

جيوسياسية الهجرة غير الشرعية في المتوسط *Geopolitics of illegal migration in the mediterranean sea*

مهدي فتاك *

جامعة تيزي وزو، الجزائر، mehdi.fettak@ummt0.dz

لامية حروش

جامعة تيزي وزو، الجزائر، lamia.harrouche@ummt0.dz

تاريخ الإرسال: 2025/04/23 * تاريخ القبول: 2025/06/02 * تاريخ النشر: 2025/06/04

ملخص:

يبحث هذا المقال في الأبعاد الجيوسياسية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، باعتبارها من القضايا المعقدة التي تؤثر في توازنات العلاقات بين دول الضفتين. تستند الدراسة إلى تحليل متعدد الأبعاد: تاريخي، اقتصادي، واجتماعي، لفهم ديناميكيات هذه الظاهرة، عبر توظيف منهج وصفي تحليلي مدعوم بإحصائيات رسمية أوروبية. تبين النتائج أن السياسات الأوروبية التي تركز على المقاربة الأمنية ساهمت في تعقيد الوضع، حيث أدت إلى تنامي اعتماد المهاجرين على شبكات التهريب، وزيادة عدد المعابر غير النظامية. كما كشفت الدراسة عن توظيف الهجرة من طرف الدول الأوروبية كأداة ضغط دبلوماسي لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية مع دول الجنوب. ومن جهة أخرى، تواجه دول جنوب المتوسط صعوبات في ضبط حدودها بسبب هشاشة الوضع الأمني كما هو الحال في ليبيا، أو بسبب تواطؤات سياسية كما في المغرب. توصي الدراسة بضرورة تبني مقاربة أوروبية شاملة ومتوازنة، تراعي البعد الإنساني إلى جانب الأمني، وتضمن احترام الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق اللاجئين، بما يساهم في بناء شراكة حقيقية بين ضفتي المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، البحر الأبيض المتوسط، السياسات الأوروبية، الأمن الإقليمي

Abstract:

This article analyzes the geopolitical dimensions of irregular migration across the Mediterranean, positioning it as a critical issue in Euro-Mediterranean relations. The study employs a multidimensional analytical framework—historical, economic, and social—supported by official EU statistics. Findings reveal that security-driven European policies have not curbed migration; instead, they have fostered the expansion of smuggling networks and irregular crossings. Migration has become a strategic tool for political and economic leverage by northern countries, while southern states face border control challenges due to conflict, institutional weakness, or political complicity. The study calls for a comprehensive, balanced EU approach that aligns border security with humanitarian obligations and fosters sustainable cooperation between both shores.

Keywords: Illegal migration, Mediterranean Sea, European policies, regional security.

* مهدي فتاك، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

مقدمة:

تعد منطقة المتوسط من أهم بؤر الهجرة السرية في العالم، واحدى أهم المحطات الرئيسية المفضلة لعبور قوس متنوع من المهاجرين غير النظاميين الفارين من الصراع والساعين إلى حياة أفضل نحو أوروبا، لذلك ينظر إلى الهجرة المتعلقة بهذه المنطقة من الناحية السياسية بوصفها قضية ذات شأن استراتيجي توازي قضايا عالمية جوهرية أخرى تتشابك معها، فمنذ عام 2011 ازدادت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، لا سيما من خلال تطوير شبكات عابرة للجرائم في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مما أثر في زيادة عدد المعابر غير النظامية، وذلك بسبب الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما دفع البعض إلى التماس الحماية في أوروبا بعبور البحر الأبيض المتوسط.

أصبحت الهجرة غير الشرعية قضية تؤرق العلاقات الدولية، لا سيما بين الدول المصدرة للمهاجرين والدول المستقبلية وكذلك دول العبور، وقد خلّفت هذه الظاهرة آثارا ملموسة على العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديمقراطية على المستوى العالمي، وأثارت تناقضات وتوترات بين تلك الدول.

أهمية الدراسة: يأخذ موضوع الهجرة غير الشرعية حيزا كبيرا من النقاش الإعلامي والسياسي وحتى الأمني خلال هذه الفترة لأسباب منها اوروبية داخلية تتعلق بالموجة اليمينية المتطرفة، وومنها عالمية اثر تصاعد الخطاب المعادي للهجرة بقيادة الرئيس الأمريكي ترامب، لذلك من الأهمية العمل على فهم المنطق الذي ينظر به صانع القرار الأوروبي للهجرة وانعكاساته على الضفة الجنوبية للمتوسط.

أهداف الدراسة: يهدف البحث الى معالجة قضية معقدة تشابكت خيوطها مع الانهيار الدولاتي الذي تشهده منطقة الساحل واثرت على الامن الإقليمي المغاربي من جهة وعلى العلاقات بين الضفتين من جهة أخرى.

كما يهدف البحث الى العمل على جرد احصائي ذو بعد جغرافي لإبراز الأثر الكمي الذي تتسبب فيه أزمة الهجرة غير الشرعية المنطلقة من الضفة الجنوبية.

إشكالية الدراسة: بناءً على ذلك، تبرز الإشكالية الأساسية: كيف تؤثر العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية على أنماط الهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وما هي أبرز السياسات والتدابير الذي اتخذها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على الإشكالية تطرح الفرضيات الآتية:

- 1- كلما ازدادت حالة الصراع والضعف والتخلف جنوب المتوسط ازدادت شبكات الهجرة غير الشرعية.
 - 2- كلما استمرت الضفة الشمالية للمتوسط في تبني سياسة أمنية لمعالجة الظاهرة كلما ازدادت وتيرة الهجرة.
- تقسيم الدراسة:** اعتمدنا في معالجة الموضوع على محورين وكل محور يعالج العناصر الآتية:

المحور الأول: واقع الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط ويشمل ثلاثة عناصر:

أولاً: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة

ثانياً: التطورات الاجتماعية والاقتصادية

ثالثاً: مسار الهجرة غير الشرعية

المحور الثاني: السياسة الاوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ويشمل ثلاثة عناصر:

أولاً: السياسات الاوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

ثانياً: تطور عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا

ثالثاً: إشكاليات السياسات الأوروبية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية

1. واقع الهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط:

تعد الهجرة ظاهرة بشرية قديمة كان لها الفضل في تحقيق التطور الفكري الإنساني، وتعد أحد أهم عناصر النمو السكاني باعتبارها جزءاً من حركة الناس داخل الحدود القومية وخارجها، ومكوناً رئيسياً وثابتاً لتاريخ المجتمعات البشرية، وتحدث في نفس الوقت نتيجة ظروف الأشخاص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفعهم إلى التنقل، إلا أنها أصبحت مقيدة تماشياً مع مبدأ سيادة الدولة القومية، وهذا ما أدى إلى اللجوء والهجرة غير الشرعية باعتبارها أداة قانونية تحقق انتقال البشر، وأصبحت حالياً مدعمة من قبل شبكات متخصصة تتولى هذه المهمة انطلاقاً من التحايل على القانون وتجاوزه¹.

إن تطور ظاهرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط مرتبطة بشكل وثيق بأسباب الهجرة، حيث تشكلت هذه الظاهرة بفعل عوامل تاريخية، جغرافية، اقتصادية، اجتماعية، أسهمت في رسم معالم هذه الهجرة على مر العصور.

1.1 التطور التاريخي لظاهرة الهجرة

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اتجهت حركة الهجرة من الشمال إلى الجنوب نتيجة للتوسع الاستعماري الأوروبي، الذي سعى إلى استغلال الموارد الطبيعية التي تتميز بها القارة الإفريقية. جاءت هذه التحركات مدفوعة بتطور الثورة الصناعية في أوروبا، التي تطلبت موارد جديدة وأسواقاً لتصريف منتجاتها الصناعية، بالإضافة إلى فتح مجالات استثمار لرؤوس الأموال المتراكمة، كما سعت الدول الاستعمارية الأوروبية إلى إيجاد مستعمرات تستوعب الفائض السكاني لديها².

أما خلال الحربين العالميتين، شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط موجة جديدة من الهجرات المعاكسة، حيث اتجهت هذه المرة نحو أوروبا. وجدت الدول الأوروبية نفسها أمام أوضاع جديدة فرضتها ظروف الحرب ومتطلباتها، بما في ذلك الحاجة إلى الجنود واليد العاملة الأجنبية، ومن هنا بدأت هجرة المغاربة وسكان دول جنوب الصحراء نحو الدول الأوروبية³.

مع نهاية الحرب الباردة اكتسبت ظاهرة الهجرة بعداً أمنياً صارماً، حيث لجأت الدول الأوروبية إلى اتباع سياسات أمنية محكمة من خلال تنفيذ "قانون الهجرة الجديد"، الذي يركز على إجراءات صارمة بخصوص مسألة "لم الشمل الأسري" وإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب لترحيل المهاجرين غير الشرعيين. وقد أدت هذه السياسات المتشددة إلى نتائج عكسية تمثلت في تشجيع الهجرة غير الشرعية، خاصة في ظل الدور الذي لعبه المهاجرون القدامى المقيمون في أوروبا في تدعيم هذا الاتجاه، من خلال تسهيل وتشجيع طرق الدخول غير القانوني، نظراً لصعوبة أو تعقيد الإجراءات الرسمية، حتى حالات طلب اللجوء السياسي. وبهذا تحولت سياسات أوروبا من تشجيع الهجرة إلى محاولة منعها، والسعي لإيجاد وسائل للحد منها وردعها⁴.

تعتمد الهجرة غير الشرعية، خاصة من دول شمال غرب إفريقيا مثل الجزائر والمغرب وتونس، بشكل أساسي على العلاقات التاريخية التي تأسست خلال الحقبة الاستعمارية، والتي أفضت لاحقاً إلى اتفاقيات لاستقدام اليد العاملة. هذه العلاقات التاريخية والاستعمارية، وما تلاها من روابط في فترة ما بعد الاستعمار، أسهمت في ترسيخ توجه العديد من مواطني هذه الدول نحو أوروبا⁵.

1.2 التطورات الاجتماعية والاقتصادية:

يعتبر القرب الجغرافي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط عاملاً رئيسياً في تعزيز الهجرة غير الشرعية في هذه المنطقة، حيث تسهل المسافات القصيرة نسبياً عمليات الانتقال غير النظامية بين شواطئ إفريقيا وأوروبا. ويمثل هذا القرب عاملاً مغرياً للمهاجرين غير الشرعيين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تشهدها بعض دول الجنوب. وتستغل

شبكات التهريب هذه الأوضاع للاستفادة من عمليات نقل المهاجرين عبر مسارات بحرية محفوفة بالمخاطر، مما يجعل من المتوسط معبراً رئيسياً للهجرة غير الشرعية⁶. يعد نقص الفرص الاقتصادية والاجتماعية وضعف سيادة القانون وارتفاع معدلات البطالة من العوامل الدافعة للهجرة. كما تزيد معدلات الفساد والمحسوبية، عدم الاستقرار السياسي من صعوبة العيش في الدول الأصلية، مما يدفع الشباب إلى البحث عن حياة أفضل في الخارج⁷. يلعب التغير المناخي دوراً متزايداً في دفع الناس نحو الهجرة، حيث تتفاقم ظروف العيش في المناطق شديدة التأثير بتغير المناخ، ويُقدّر أن نحو 40% من سكان العالم يعيشون في مناطق معرضة لهذه التأثيرات، مما يؤدي إلى تضائل الفرص الاقتصادية فيها⁸. تجذب أوروبا العديد من المهاجرين لما تتيحه من فرص للحياة الأفضل، كالدخل الأعلى، الأمن المتوفر، التعليم الجيد، الرعاية الصحية، تساهم هذه العوامل في رفع ديناميكية الجذب خاصة في ظل تزايد الاتصال وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج لصورة إيجابية عن أوروبا⁹. نتيجة لهذه العوامل، أصبحت منطقة البحر المتوسط مسرحاً لحركة مستمرة من الهجرة، حيث تتشابك العوامل الدافعة في الجنوب مع عوامل الجذب في الشمال، مما يعزز من تعقيد هذه الظاهرة ويؤدي إلى مزيد من الضغوط الأمنية والاجتماعية على دول الاتحاد الأوروبي.

1.3. مسار الهجرة غير الشرعية:

على مدار السنوات الماضية تبنى الاتحاد الأوروبي لاسيما بعد صعود أحزاب اليمين المتطرف واكتسابها قوة في الانتخابات، سياسات عقدت إجراءات الهجرة و صعبت أوضاع المهاجرين وطالبي اللجوء، وقيدت طرق الهجرة واللجوء إلى أوروبا بشكل قانوني، هذا بالإضافة إلى ما تتداوله وسائل الإعلام الأوروبية عن مخاطر تدفق المهاجرين واللاجئين وانخراطهم في المجتمع الأوروبي، وما لذلك من انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتمثلة في انتشار الارهاب، وتفاقم الاسلاموفوبيا، وتغير التجانس الديموغرافي داخل المجتمعات الأوروبية، وتهديد نمط الحياة الأوروبي وارتفاع أعداد الجرائم،... إلخ¹⁰. حيث أدت سياسات الهجرة المتزايدة التقييد في أوروبا والضوابط المشددة للهجرة إلى اعتماد المهاجرين على الطرق البرية والبحرية غير قانونية وخطيرة للهجرة، ومتطورة باستمرار، عبر عدة مراحل، وقد تستغرق بين شهر وسنوات للوصول إلى الوجهات المرغوبة.

تشير البيانات الأخيرة التي نشرتها وكالة حماية الحدود والسواحل الأوروبية فرونتكس (سنة 2022)، إلى أنه قد تم اكتشاف حوالي 330.000 معبر حدودي غير نظامي على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي سنة 2022، ويعتبر العدد الأعلى من المعابر غير القانونية منذ سنة 2016، بزيادة وصلت إلى 64%. في عام 2022، شهدت عمليات الدخول غير النظامية عبر طريق غرب البلقان ارتفاعاً ملحوظاً، حيث تم الإبلاغ عن 145.600 عبور حدودي غير نظامي، مما يشكل نسبة 45% من إجمالي عمليات الدخول غير النظامية. مثلت هذه الأرقام زيادة بنسبة 136% مقارنة بعام 2021، وهو ما يمثل أكبر عدد من المعابر المبلغ عنها على هذا الطريق منذ عام 2015. كما تمثل هذه العمليات نحو نصف جميع حالات الدخول غير النظامية المبلغ عنها في عام 2022.

على نفس المنوال ارتفعت عدد اكتشافات المعابر غير القانونية في وسط البحر الأبيض المتوسط بأكثر من النصف، حيث بلغ إجمالي الاكتشافات 100.000 حالة. أما بالنسبة لطريق شرق البحر الأبيض المتوسط، فقد تم اكتشاف حوالي 42800 معبر حدودي غير نظامي جديد سنة 2022، وكان السوريون والأفغان والنيجيريون على رأس قائمة الأكثر جنسيات المبلغ عنها. تضاعفت الأرقام تقريباً مقارنة بعام 2022، لكنها ظلت أقل من نصف الأرقام في عام 2019.

في حين شهد طريق غرب البحر الأبيض المتوسط انخفاضاً في ضغط الهجرة في عام 2022، مع عدد أقل من الاكتشافات بمعدل خمس مرات مقارنة بالعام السابق، نسبة 80% من المهاجرين عبر هذا الطريق يأتون

من دول شمال وغرب إفريقيا، سجلت جنسيات مختارة من أفريقيا جنوب الصحراء زيادات كبيرة، كما فعل السوريون¹¹.

من مجموع 330000 معبر حدودي غير نظامي عل الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، تم تسجيل وصول مجموع 176 579 من المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي في سنة 2022، يتوزعون من حيث العدد حسب طريق الهجرة المستخدم للوصول إلى أوروبا على النحو الآتي:

1- طريق شرق البحر الأبيض المتوسط:

يتعلق طريق شرق البحر الأبيض المتوسط بالوافدين غير النظاميين إلى اليونان وقبرص وبلغاريا، وقد تم اكتشاف حوالي 42800 معبر حدودي غير نظامي جديد عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط سنة 2022، ولقد وصل عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط عدد كبير من المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي لاسيما سنة 2015. سنة 2022 بلغت عدد حالات الوصول 42 831 من الوافدين غير نظاميين إلى أوروبا، يأتي السوريون والأفغان والنيجيريون على رأس قائمة الأكثر جنسيات المبلغ عنها (الشكل رقم (01) والشكل رقم (02)).

2- طريق غرب البحر الأبيض المتوسط: طريق غرب البحر الأبيض المتوسط يتعلق بالوافدين غير النظاميين إلى إسبانيا، سواء عن طريق البحر أو البر في الجيوب الإسبانية سبتة ومليلية في شمال إفريقيا، حين شهد طريق غرب البحر الأبيض المتوسط انخفاضاً في ضغط الهجرة في عام 2022، مع عدد أقل من اكتشافات المعابر الحدودية غير نظامية بمعدل خمس مرات مقارنة بعام 2020، بلغت عدد حالات الوصول عدد 31 219 من الوافدين غير نظاميين سنة 2022. حيث يستخدم هذا الطريق مهاجري الجزائر والمغرب بشكل أساسي وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء. عبر طريق غرب البحر الأبيض المتوسط (الشكل رقم (01) والشكل رقم (02)).

3- طريق وسط البحر الأبيض المتوسط: طريق وسط البحر الأبيض المتوسط يتعلق بالوصول غير النظامي للمهاجرين عن طريق البحر إلى إيطاليا ومالطا، حيث يمر المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا عبر تونس وليبيا للوصول إلى أوروبا، كان هذا الطريق الأكثر استخداماً بين عامي (2015 – 2017). كما ارتفعت عدد اكتشافات المعابر غير القانونية في وسط البحر الأبيض المتوسط سنة 2022 بأكثر من النصف، حيث بلغت 100000 اكتشاف، وقد تم تسجيل وصول عدد 102 529 من الوافدين غير نظاميين سنة 2022، يستخدم هذا الطريق مهاجري مصر وتونس، بنغلاديش، سوريا، أفغانستان... إلخ (الشكل رقم (01) والشكل رقم (02)).

4- طريق غرب البلقان: نسبة 45 % من عمليات الدخول غير النظامية في عام 2022 حدثت عبر طريق غرب البلقان، حيث تم الإبلاغ عن 145600 عبور حدودي غير نظامي على هذا الطريق، بزيادة بلغت إلى 136% عن عام 2021، وهو ما يمثل أكبر عدد من المعابر المبلغ عنها على هذا الطريق منذ عام 2015، ونحو نصف جميع حالات الدخول غير النظامية المبلغ عنها في عام 2022.

2. السياسات الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

1.2 تطور عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا

تبين أرقام الشكل رقم (01)، تطور عدد المهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا حسب طرق الهجرة الأساسية المستخدمة في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022. نلاحظ بأن في عام 2015 شهدت أوروبا ارتفاعاً حاداً في عدد حالات الهجرة عبر عدة طرق رئيسية، حيث سجل طريق شرق المتوسط 885.386 حالة عبور، بينما بلغ عددها العبور عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط 153.946 حالة، وأخيراً سجل طريق غرب المتوسط 7.004 مهاجر.

في عام 2022، رصدت وكالة فرونتكس تحركات المهاجرين غير الشرعيين بشكل رئيسي على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، الذي شهد 102,529 عملية عبور. وبرزت جنسيات المصريين، والتونسيين،

والبنغلاديشيين كأكثر الجنسيات تمثيلاً على هذا المسار. أما طريق شرق البحر الأبيض المتوسط، فقد سجل نحو 42,831 حالة عبور، وكان أغلب المهاجرين من السوريين، والأفغان، والنيجيريين. وعلى صعيد طريق غرب البحر الأبيض المتوسط، تم تسجيل 31,219 حالة عبور، حيث تصدر الجزائريون القائمة، يليهم المهاجرون من المغرب والسودان (أنظر الشكل رقم 2).

تمثل هذه الأرقام دليلاً على التدفقات المتزايدة للهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث يعكس كل طريق ظروفًا مختلفة تدفع المهاجرين إلى اتخاذ قراراتهم بالهجرة.

توضح إحصائيات الجدول رقم (01) عدد حالات الوصول وحالات الوفاة للمهاجرين عبر طرق الهجرة في البحر الأبيض المتوسط للفترة بين 2014 و2023. بلغت عدد حالات الوصول ذروتها في عام 2015 بتسجيل 1,046,336 مهاجر، ويرجع هذا الارتفاع إلى تصاعد التوترات في الشرق الأوسط وإفريقيا بعد ثورات الربيع العربي، حيث أدت الأزمات السياسية والاقتصادية المتفاقمة إلى غياب الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات البطالة وتدهور فرص التنمية.

في عام 2022، سجلت نسبة حالات الدخول غير النظامي إلى الاتحاد الأوروبي زيادة بنسبة 64% مقارنة بعام 2021. وبحلول عام 2023، تم تسجيل وصول 190,026 مهاجر إلى الاتحاد الأوروبي، ما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بالهجرة عبر هذه المسارات. أما بالنسبة لعدد الوفيات، فقد قُدر إجمالاً بأكثر من 25,000 حالة وفاة خلال الفترة من 2014 إلى 2023 وهو بلا شك رقم غير كامل، يعبر عن مأساة حقيقية في حوض البحر الأبيض المتوسط. يعكس هذا الارتفاع في عدد الوفيات الصعوبات المرتبطة بظروف العبور البحري، والتي تشمل استخدام قوارب متهاكة تفوق طاقتها الاستيعابية، مما يؤدي إلى تزايد حوادث الغرق والتصادم، والذي يعد عاملاً رئيسياً في وفاة وفقدان مئات المهاجرين سنوياً.

وقد أثر وباء "كوفيد-19" تأثيراً كبيراً في أزمة الهجرة غير الشرعية وجوانبها الجيوسياسية بالنسبة إلى الشمال والجنوب، وتتجلى التداعيات في الأمانة المتزايدة لقضية الهجرة التي لم تُحل بعد، ما أفرز مخاطر إضافية مرتبطة بالصحة، وإعاقة التنقل، وعمليات العودة القسرية، والتهريب، وأوضاع معيشية غير مأمونة؛ حيث أدت القيود المفروضة على التنقل إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص الذين يختارون الهجرة غير الشرعية، بالاعتماد على المهربين الذين يطلبون أموالاً أكثر، ويسلكون مسارات أشد خطورة، مما أدى إلى زيادة عدد الوفيات.

وشملت الإجراءات التي نفذتها معظم حكومات شمال المتوسط استجابةً لوباء "كوفيد-19"، إغلاق الموانئ وتأخير إنزال الأفراد من السفن والمراكب وتقليل وجود قوارب البحث والإنقاذ على مسار وسط المتوسط الذي يزداد ازدحاماً بحركة المهاجرين. كما شهدت المراحل الأولى من انتشار الوباء انخفاضاً في وجود سفن الإنقاذ التابعة للمنظمات غير الحكومية على امتداد الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، وقد كانت هذه السفن في السابق تشكل شرايين حياة في غاية الأهمية للمهاجرين واللاجئين. وعلى الرغم من استئناف العديد من عمليات الإنقاذ، فإن قدرتها ظلت محدودة، نظراً إلى المخاطر المرتبطة بوباء "كوفيد-19"¹².

أعلنت وكالة اللجوء الأوروبية أن حوالي 962,160 شخصاً تقدموا بطلبات لجوء في دول الاتحاد الأوروبي خلال عام 2022، منهم 884,630 تقدموا بطلباتهم لأول مرة. وقد بلغت طلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي ذروتها خلال عامي 2015 و2016، ثم شهدت انخفاضاً، إلا أنها ارتفعت بنسبة 52% بين عامي 2021 و2022. وينحدر غالبية طالبي اللجوء في أوروبا من سوريا وأفغانستان وتركيا وفنزويلا وكولومبيا، حيث تشكل طلباتهم مجتمعة ما يقارب 40% من الطلبات المقدمة في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي خلال العام ذاته. وتعد سوريا، منذ عام 2013، الدولة التي تشهد أكبر عدد من طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد الطلبات المقدمة من مواطنيها 135,465 طلباً في عام 2022¹³ (أنظر الشكل رقم 03).

في عام 2022، استحوذت ألمانيا على ربع (25%) طلبات اللجوء المقدمة في الاتحاد الأوروبي، وتلتها فرنسا بنسبة 16%، ثم إسبانيا بنسبة 12%، والنمسا بنسبة 11%، وأخيراً إيطاليا بنسبة 9%. وقد استقبلت هذه الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، النمسا، وإيطاليا) مجتمعة ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع طلبات اللجوء الأولية المقدمة في الاتحاد الأوروبي (أنظر الشكل 04).

2.2. سياسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية:

بدأت الدول الأوروبية تميل بشكل متزايد نحو تبني حلول ذات طابع أمني للتعامل مع مشكلة الهجرة. ففي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم تطوي خطة أوروبية تهدف إلى تحميل الدول الأوروبية مسؤولية إيجاد حلول للهجرة غير الشرعية، عبر تحويل الدول الواقعة جنوب المتوسط إلى منطقة عازلة. وقد تسارعت وتيرة تنفيذ هذه الخطة خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، في ظل تفاقم أزمة المهاجرين واللاجئين التي بلغت ذروتها في العام 2015 حين وصل إلى أوروبا 1.3 مليون طالب لجوء، وهو أعلى رقم مسجل خلال عام واحد منذ الحرب العالمية الثانية¹⁴.

شملت هذه الجهود إبرام اتفاقيات حول الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المجاورة الواقعة في جنوب البحر الأبيض المتوسط، بهدف تعزيز قدرة هذه البلدان على إدارة الحدود واعتراض المهاجرين. كما تم تفعيل شبكة معقدة من آليات التمويل لتقييد حركة المهاجرين وإنشاء مراكز احتجاز في دول مثل تركيا وليبيا.

كما تبني الاتحاد الأوروبي صفقات ثنائية مثل: خطة العمل بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في مارس 2016، والتي تهدف إلى الحد من عدد طالبي اللجوء الوافدين إلى أوروبا عبر طريق شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث تضمنت الخطة إعادة المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون دخول اليونان إلى تركيا. في فبراير 2017، وقعت الحكومة الإيطالية مذكرة تفاهم بشأن الهجرة مع الحكومة الليبية وتحت رعاية الاتحاد الأوروبي، إذ تضمنت تزويد خفر السواحل الليبي بالدعم المالي والفني من أجل تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على المراقبة البحرية من ناحية، ومتابعة الميليشيات الليبية المتورطة في تهريب البشر من ناحية أخرى. كما لجأ الاتحاد الأوروبي إلى التنسيق أيضاً مع النيجر من أجل احباط الهجرة غير الشرعية على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط. حيث تعد النيجر نقطة انطلاق رئيسية للراغبين في الهجرة نحو الشمال¹⁵.

كما تم العمل على توطين المهاجرين في الدول المجاورة وإعادة المهاجرين لدولهم الأصلية. مقابل تقديم بعض الامتيازات والمبالغ المالية لمساعدة الدول على تأسيس بنية تحتية لاستقبالهم أو دعمهم بخدمات صحية وتعليمية. وقد حقق الاتحاد الأوروبي نجاحاً نسبياً في هذا السياق مع تركيا؛ حيث قدم الاتحاد الأوروبي حزمة مساعدات مالية تبلغ نحو 6 مليارات يورو على دفعات متعددة لدعم تركيا في إدارة اللاجئين داخل حدودها ومنعهم من التحرك في اتجاه أوروبا. ومع ذلك يواجه الاتحاد الأوروبي صعوبات في الوصول لاتفاقات مشابهة مع دول شمال إفريقيا؛ حيث يحاول أن يضع بنوداً مختلفة لكل دولة على حدة كتسهيل الحصول على التأشيرات، وتحسين العلاقات التجارية. كما تسعى بريطانيا لإرسال طالبي اللجوء إلى رواندا كوسيلة لردع المهاجرين عن الوصول إلى أراضيها¹⁶.

أما في يتعلق بتعزيز حماية الحدود، فقد خصصت وكالة "فرونتكس" نحو (400) مليون يورو لشراء طائرات بدون طيار وغيرها من تقنيات المراقبة المتطورة في 22 أغسطس 2024. شملت هذه الميزانية دعوات للحصول على طائرات بدون طيار وخدمات مراقبة بحرية بقيمة (184) مليون يورو. بالإضافة إلى معدات مراقبة أخرى بقيمة (19) مليون يورو، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقيمة (186.5) مليون يورو، فضلاً عن مشروع تجريبي بقيمة (3) ملايين يورو للطائرات بدون طيار على الحدود البرية للعمليات المشتركة مع بلغاريا¹⁷.

وفي سياق اصلاح نظام الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي، توصل البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن إصلاح واسع لنظام الهجرة واللجوء، في ختام مفاوضات طويلة ومناقشات دامت سنوات.

يرتكز هذا الميثاق الجديد على فكرة تشديد اجراءات الهجرة على الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير القانونيين وطالبي اللجوء الوافدين عبر البحر الأبيض المتوسط وعبر البلقان، وذلك من خلال ايواءهم في مراكز استقبال بقواعد صارمة ريثما يتم اتخاذ قرار قانوني بشأن طلباتهم. حيث يشتمل ميثاق اصلاح الهجرة واللجوء الأوروبي على أهم النقاط الرئيسية الآتية:¹⁸

1- تعزيز الرقابة لحماية الحدود الخارجية للمنطقة الأوروبية:

تعلق أحد التدابير الرئيسية بإجراء فحص أولي على حدود الاتحاد الأوروبي للأشخاص الذين يحاولون دخول الأراضي الأوروبية بصورة غير قانونية. يهدف هذا الإجراء إلى تسريع معالجة طلبات اللجوء قبل الدخول إلى الاتحاد الأوروبي. فمن خلال هذا الاتفاق، سوف تتم إقامة مراكز مغلقة بالقرب من الحدود الخارجية للاتحاد لإعادة الذين تُرفض طلباتهم للجوء بسرعة أكبر، وبمقتضى هذا الاتفاق سوف يقوم الاتحاد الأوروبي بزيادة جهوده في مجال حماية الحدود وتكثيف التعاون مع دول ثالثة، وبالتالي، ضمان الأمن على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

2- "التضامن الإلزامي" بين دول الاتحاد الأوروبي:

سيكون لدى المفوضية الأوروبية إمكانية تفعيل "آلية تضامن" تشمل جميع الدول التي تكون في حالة "ضغط الهجرة" (على سبيل المثال إيطاليا أو اليونان، اسبانيا، إلخ). بحيث يتوجب على الـ 27 دولة كل عام، وكجزء من "التضامن" أن تستقبل عدداً معيناً من طالبي اللجوء من خلال "إعادة التوطين". وإذا رفضت إحدى الدول عمليات نقل طالبي اللجوء إليها، فسيُتعين عليها تقديم مساهمة مالية، أو دعماً مادياً للبلدان التي تتعرض لضغط عمليات التوافد. أما إذا رفضت إحدى الدول الخيارات المقترحة، يخطط الاتحاد الأوروبي لمعاقبتها من خلال فرض غرامة قدرها 20 ألف يورو على كل مهاجر "لم يتم نقله". وسيتم دفع هذه المبالغ إلى صندوق تديره المفوضية ويهدف إلى تمويل المشاريع المرتبطة بإدارة الهجرة.

3- التعامل مع الأزمات:

ينص عنصر الأزمة في ميثاق الهجرة على قواعد محددة في حالة توافد، أو خطر توافد المهاجرين غير القانونيين أو استخدام موجات الهجرة من قبل بلد أو طرف ثالث، تسمح الاتفاقية بإنشاء نظام "أقل حماية" لطالبي اللجوء، لا سيما مع تمديد فترة الاحتجاز على الحدود الخارجية للاتحاد. ولذلك يخطط النص لتعليق جزء من الحماية التي يتمتع بها المهاجرون عند وصولهم إلى أوروبا.

وينوي المجلس أيضاً التعامل مع حالات "الاستغلال" بنفس طريقة التعامل مع أزمات التوافد. على سبيل المثال، عندما تنظم دولة ثالثة لمرور المهاجرين من أراضيها إلى الاتحاد الأوروبي لأغراض زعزعة الاستقرار.

4- تنسيق السياسة الأوروبية:

ويحاول الميثاق أيضاً تنسيق تطبيق سياسة الهجرة واللجوء بين الدول الأعضاء، حيث يقضي بحزمة من التدابير التي من شأنها أن تنشئ إطاراً مشتركاً للتعامل مع اللاجئين والمهاجرين؛ إذ ستكون المعايير أكثر صرامة وموحدة لتسريع عمليات اللجوء في جميع بلدان التكتل القاري، بدلاً من المماثلة والتأخر بسبب تباين السياسات الحكومية.

5- تيسير عمليات العودة:

اقترحت المفوضية الأوروبية تكثيف اتفاقيات إعادة القبول مع بلدان المهاجرين الأصلية، مثل تلك المبرمة مع تركيا و ليبيا وذلك بهدف تسهيل عودة الأشخاص الذين لم يحصلوا على اللجوء. إذ أن الحصول على التأشيرات الأوروبية سيكون أسهل بالنسبة للدول التي تستقبل مواطنيها المرحلين، وعلى العكس من ذلك ستكون إجراءات الحصول على التأشيرة صعبة بالنسبة للدول الأقل تعاوناً مع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

3.2. إشكاليات السياسات الأوروبية تجاه قضية الهجرة غير الشرعية:

تعتمد السياسات الأوروبية بشأن الهجرة غير الشرعية بشكل كبير على التدابير الأمنية المشددة، لكن النتائج لم تكن كما هو مأمول. رغم كل هذه الإجراءات، تبقى أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا تقريباً على نفس الوتيرة التي كانت عليها خلال أزمة الهجرة بين 2014 و 2016. وهذا يشير إلى أن هذه المساعي قد تكون لها نتيجة عكسية، إذ أنها تزيد من تكاليف خدمات المهربين وتفاقم المخاطر المرتبطة بها، بدلاً من الحد منها.

يعكس الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة توجهات الاتحاد الأوروبي نحو تقليص تأثير القانون الدولي في حماية اللاجئين، في وقت يعجز فيه الاتحاد الأوروبي عن تطوير نظام لجوء موحد يعالج تحديات الدول الحدودية التي تتحمل العبء الأكبر. كما أن عسكرة ضبط الحدود وتعاون الاتحاد مع دول خارجية لنقل أعباء الهجرة إليها يساهم في تقليص فرص الوصول القانوني لطالبي اللجوء.

تثير هذه السياسات الأوروبية مخاوف حول التزام الاتحاد بمسؤولياته الدولية، حيث تُظهر تمييزاً في معاملة اللاجئين، مثل منح اللاجئين الأوكرانيين مساراً آمناً، في حين تُحرم مجموعات أخرى، خاصة من إفريقيا والشرق الأوسط، من هذا الحق، مما يشير إلى نهج انتقائي قائم على تفضيل عرقي وقومي. هذا النهج ليس فقط انتهاكاً للقيم الإنسانية، بل يشكل أيضاً تهديداً طويل الأمد للنظام القانوني الدولي ولحقوق الإنسان بشكل أوسع، ويزيد من تعقيد الأزمة الإنسانية في المناطق التي تشهد نزاعات وصراعات غالباً تكون الدول الأوروبية طرفاً مباشراً فيها¹⁹.

فيما يخص العمل الإنساني، تفرض العديد من الدول الأوروبية قيوداً إدارية وأخرى قضائية على المنظمات الإنسانية التي تعمل على إنقاذ ومساعدة المهاجرين وطالبي اللجوء، الذين تقطعت بهم السبل في عرض المتوسط.

وفيما يخص العمل الإنساني، فرضت العديد من الدول الأوروبية قيوداً على المنظمات التي تقدم مساعدات للمهاجرين، مما يعوق جهود إنقاذ الأرواح في البحر. بين عامي 2016 و2021، اتخذت دول مثل ألمانيا وإيطاليا واليونان إجراءات ضد منظمات إنقاذ المهاجرين، ما أسهم في زيادة المخاطر على حياة طالبي اللجوء الذين يُتركون أحياناً لعدة أيام في البحر دون توفير مكان آمن.²⁰

خاتمة:

السياسات الأمنية المشددة في مواجهة الهجرة غير الشرعية لم تحقق النجاح المرجو، بل قد تكون قد فاقمت الأزمة من خلال تعزيز شبكات المهربين.

السياسات الأوروبية الحالية تجاه الهجرة تتسم بالتمييز وتفتقر إلى التنسيق الدولي لحماية اللاجئين، مما يعرض الاتحاد الأوروبي للانتقادات من منظمات حقوق الإنسان.

تزايد الخطاب اليميني المعادي للمهاجرين في أوروبا يعمق الانقسامات المجتمعية ويشكل تهديداً للقيم الإنسانية.

القيود المفروضة على العمل الإنساني تُسهم في تعميق معاناة المهاجرين وتفاقم الأزمات الإنسانية في البحر الأبيض المتوسط

الهوامش والمراجع

أولاً- توثيق الكتب

- 1- الأمم المتحدة، (2014). إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا، دراسة مقارنة، المغرب: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا.
- 2- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، (2022). التقرير السنوي حول الهجرة غير النظامية 2021 ، تونس.
- 3- International Organization for Migration, World Migration Report 2020, 2019.
- 4- Wendy Williams, Tendances Migratoires A Surveiller En Afrique En 2024, Centre d'études Stratégiques de l'Afrique, 23 janvier 2024.
- 5- Matteo Villa and Fabio D'Aguanno, Cracking at the Seams? Reassessing the EU's External Migration Policies, ispi, Policy Paper. 2023.

ثانياً - توثيق الدوريات والمجلات

بحث في مجلة محكمة

- اللقب، الاسم (السنة). عنوان البحث. اسم المجلة. العدد، الصفحات.
- جبار، عبد الجبار، (2022). الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الظاهرة السكانية في الجزائر. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 02، ص 318.
- دخالة، مسعود، (2014). واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، ص 131.
- فوكة، سفيان، (2022). خطوط الهجرة غير الشرعية البحر الأبيض المتوسط: خطر التنامي واشكالية المواجهة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 02، ص 751.

ثالثاً- توثيق المواقع الالكترونية

- 1- الاتحاد الإفريقي، الإطار المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018-2027)، أنظر في: <https://bit.ly/4lzkmv8>
- 2- فليب إنغلير، مارغو ماكdonald، وآخرون، الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو، 2020/06/19، أنظر في : <https://bit.ly/42T8srv>
- 3- Phillip Connor, "Number of Refugees to Europe Surges to Record 1.3 Million in 2015," Pew Research Center, August 2, 2016, <https://urlr.me/qFUV4>
- 4- Frontex, EU's External Borders In 2022: Number Of Irregular Border Crossings Highest Since 2016, 13/01/2023, <https://bit.ly/4lNvtnt>
- 5- Eurostat, Asylum applicants by type, citizenship, age and sex - annual aggregated data, <https://bit.ly/42Wvspt>
- 6- Conseil européen, Le Conseil et le Parlement européen parviennent à une avancée dans la réforme du système d'asile et de migration de l'UE, <https://urlr.me/aXGJ4>

¹ عبد الجبار جبار، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الظاهرة السكانية في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 02، 2022، ص 318.

² دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014، ص 131.

³ سفيان فوكة، خطوط الهجرة غير الشرعية البحر الأبيض المتوسط: خطر التنامي واشكالية المواجهة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 02، 2022، ص 751.

- ⁴ دخالة مسعود، المرجع السابق الذكر، ص 131.
- ⁵ الأمم المتحدة، إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا، دراسة مقارنة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، الرباط، 2014، ص 15، 17.
- ⁶ International Organization for Migration, World Migration Report 2020, 2019.
- ⁷ Wendy Williams, Tendances Migratoires A Surveiller En Afrique En 2024, Centre d' études Stratégiques de l' Afrique, 23 janvier 2024.
- ⁸ World Bank Group, Migrants, Refugees, and Societies, World Development Report, 2023.
- ⁹ الاتحاد الإفريقي، الإطار المنقح لسياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (2018-2027)، أنظر في: <https://urlr.me/3GqXf>
- فليب إنغلير، مارغو ماكdonald، وآخرون، الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو، 2020/06/19، أنظر في: <https://bit.ly/42T8srv>
- ¹⁰ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التقرير السنوي حول الهجرة غير النظامية 2021، جانفي 2022، ص 58.
- ¹¹ Frontex, EU's External Borders In 2022: Number Of Irregular Border Crossings Highest Since 2016, 13/01/2023 , <https://urlr.me/wJq3B>
- ¹² ماتيو فيلا، الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط: طريق طويل لإصلاح الشراكات، استقصاء يوريميد لبرنامج اليوروميد للهجرة، شبكة الاتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCO)، <https://urlr.me/N3ZKx>
- ¹³ Eurostat, Asylum applicants by type, citizenship, age and sex - annual aggregated data, <https://urlr.me/Tbr5G>
- ¹⁴ Phillip Connor, "Number of Refugees to Europe Surges to Record 1.3 Million in 2015," Pew Research Center, August 2, 2016, <https://urlr.me/qFUV4>
- ¹⁵ Matteo Villa and Fabio D'Aguanno, Cracking at the Seams? Reassessing the EU's External Migration Policies, ispi, Policy Paper. 2023.
- ¹⁶ ابراهيم شادي، الهجرة السرية الإفريقية بين الحقائق والسياسيات الأوروبية، ورقة تحليلية، 2023/09/04، مركز الجزيرة، <https://urlr.me/2eRKY>
- ¹⁷ باسمه فايد، اللجوء والهجرة غير الشرعية داخل الاتحاد الأوروبي: السياسات والتدابير، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2024/09/09، <https://urlr.me/rkjuD>
- ¹⁸ Conseil européen, Le Conseil et le Parlement européen parviennent à une avancée dans la réforme du système d'asile et de migration de l'UE, <https://urlr.me/aXGJ4>
- ¹⁹ Matthaios Tsimitakis, The EU's migration policies and the end of human rights in Europe, Aljazeera, 24/02/2024
- ²⁰ المرصد الأوروبي ومتوسطي لحقوق الإنسان، مأساة متجددة.... تزايد أعداء الغرقى والمفقودين من المهاجرين وطالبي اللجوء في عام 2021، كانون الثاني 2022، ص 4.

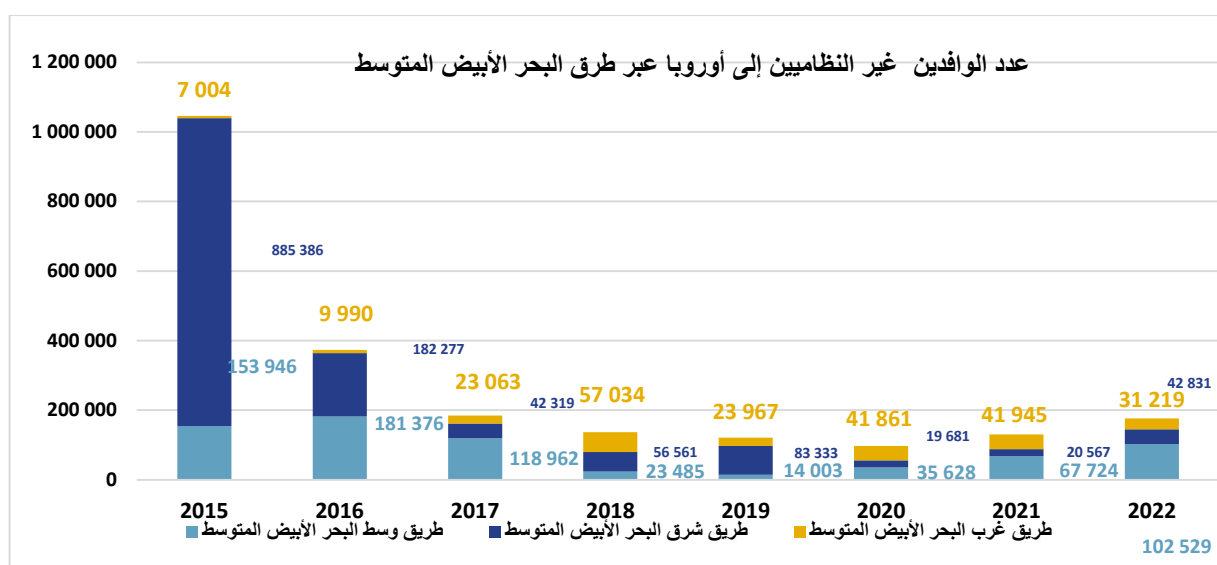
الملاحق:

الجدول رقم (01): عدد الوافدين وحالات الوفاة على طرق الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط (2014-2023):

السنوات	عدد حالات الوصول	عدد حالات الوفيات	عدد وفيات الأطفال
2014	228 741	3 283	27
2015	1046 336	4 054	279
2016	373 643	5 143	179
2017	184 344	3 193	78
2018	137 080	2 299	115
2019	121 303	1 885	82
2020	97 170	2 251	81
2021	130236	//	87
2022	176579	2 554	118
2023	190 026	3041	54

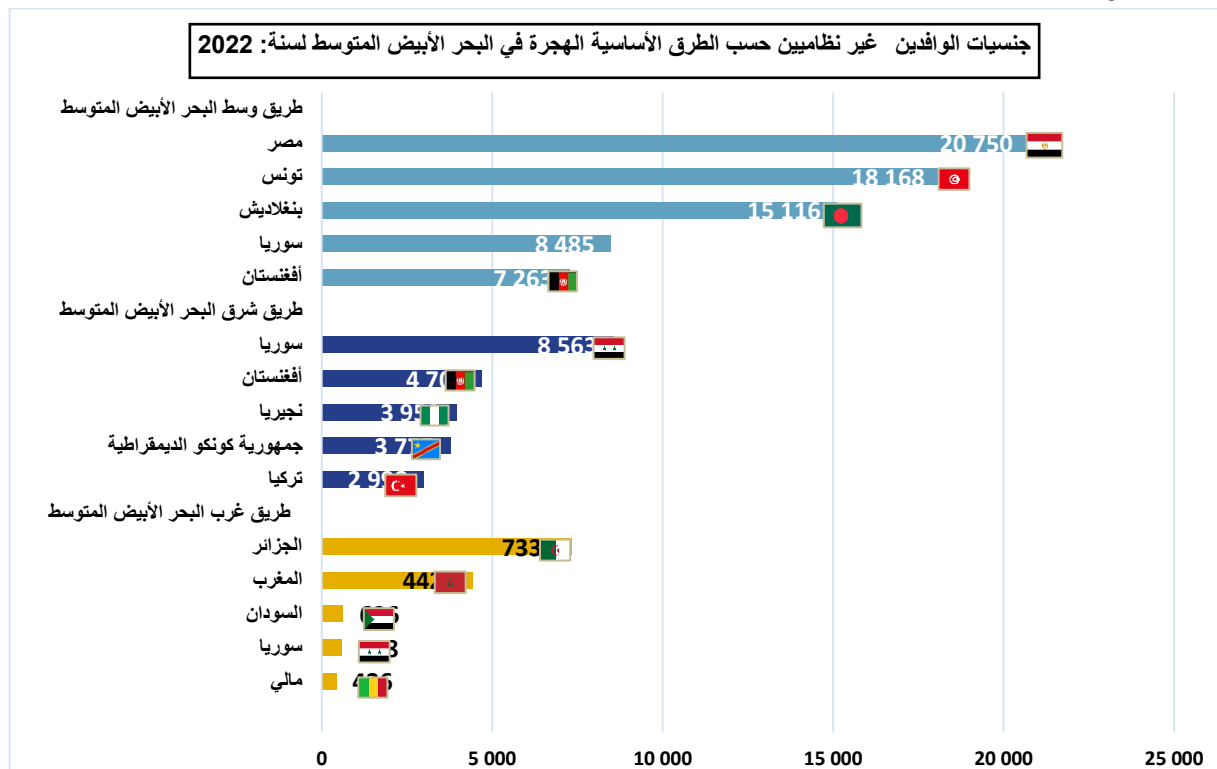
Source : Conseil européen, Conseil de L'union Européenne Politique de l'UE en Matière de Migration et D'asile, <https://urlz.fr/kykE>

الشكل (رقم 01): عدد الوافدين غير النظاميين إلى أوروبا عبر طرق البحر الأبيض المتوسط (2015-2022)



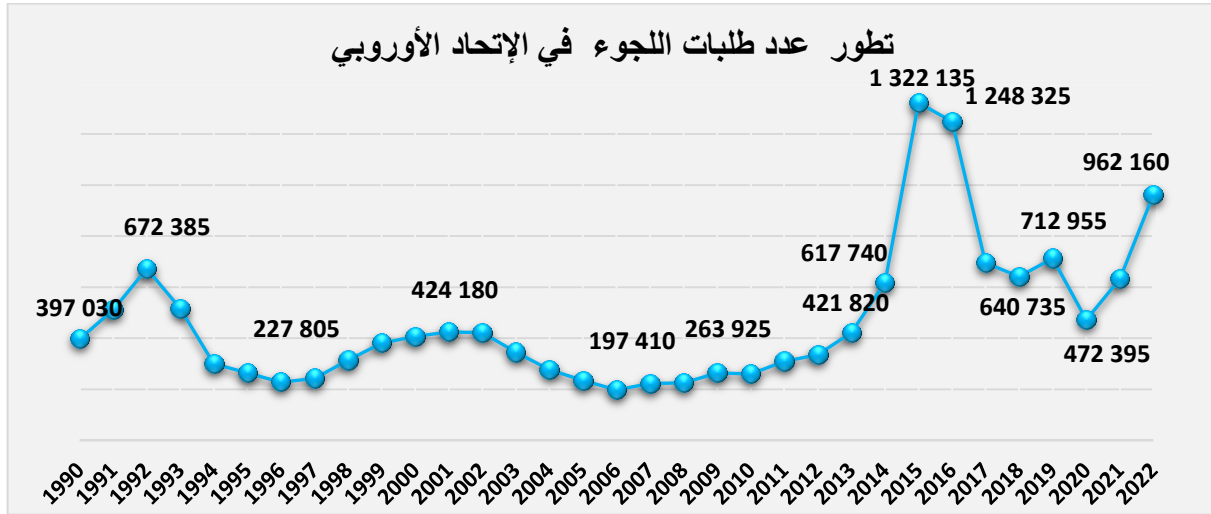
Source: Frontex and Spanish Ministry of Interior

الشكل رقم (02): جنسيات الوافدين غير النظاميين حسب الطرق الأساسية للهجرة في البحر الأبيض المتوسط لسنة 2022



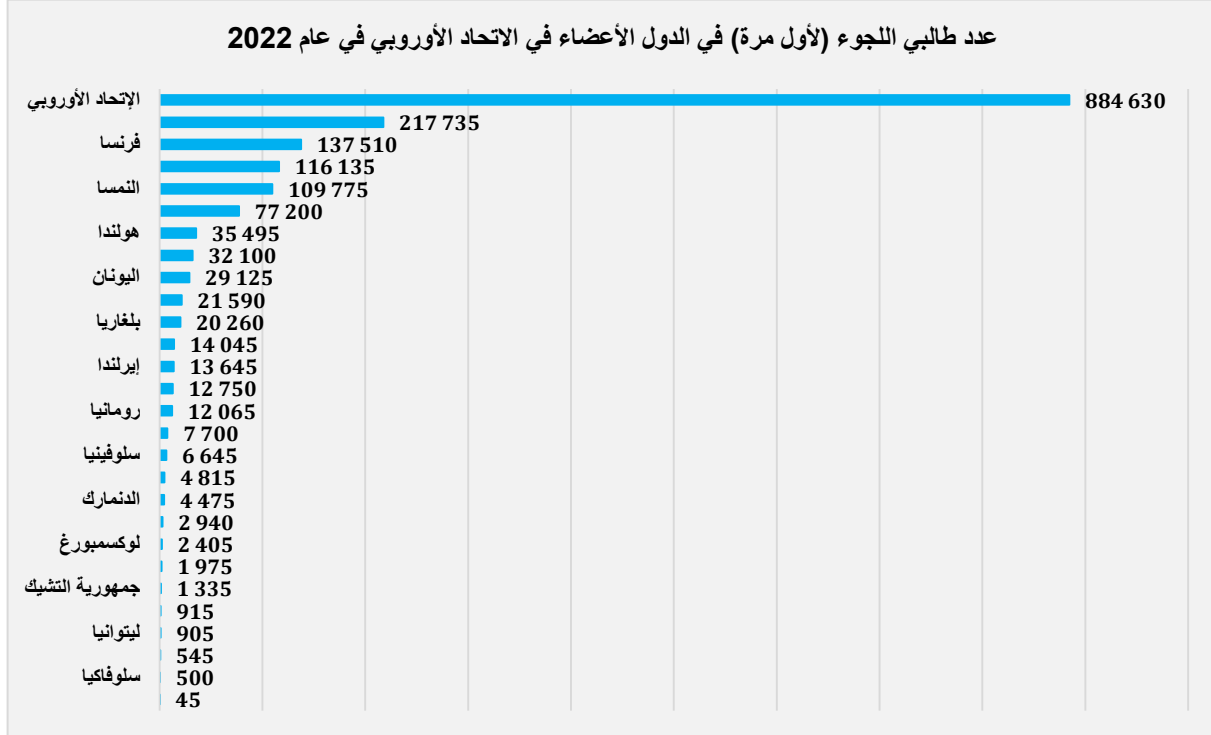
Source: Frontex and Spanish Ministry of Interior

الشكل رقم (03): تطور عدد طلبات اللجوء في الإتحاد الأوروبي:



Source : Eurostat

الشكل رقم (04): عدد طلبات اللجوء المقدمة لأول مرة في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لعام 2022



Source: Eurostat